

الترجمة و التخصص

بقلم حسين خمري

جامعة قسنطينة

إن انفجار المعارف و تشعب العلوم و بروز اختلافاتها الدقيقة و لغاتها الخاصة، جعل من الترجمة ميدانا خصبا للمعينة و حقا من الحقول المضبوطة المعايير التي تحكم عملية إنتاجها و تلقاها.

و لهذا يمكن أن نقول إن ضعف الترجمات يعود، في الكثير من الأحيان لا إلى عدم تمكن المترجم من اللغة المنقول منها، أو اللغة المنقول إليها، و لكن يعود تحديدا إلى عدم التمكن من الموضوع تماما، كأن يكون غريبا عن أفقه الثقافي و مجال اهتمامه المهني أو المعرفي، أو يكون تمكنه منه بطريقة جزئية و بسيطة.

و ميدانيا، نلاحظ أن الفكرة السائدة و التي تكاد تكون مسلمة من المسلمين تربط نجاح الترجمة بالإقتدار اللغوي، إلا أن الواقع يبدي غير ذلك حيث نصادف الكثير من الأشخاص الذين يتقنون أكثر من لغة، و لكنهم في ذات الوقت عاجزين عن ترجمة فقرة واحدة، و إن حدث ذلك فإنه يعكس اضطراب المترجم و جهله بالشروط المتعارف عليها.

و إذا كانت المؤسسات التعليمية و مدارس التكوين في الميدان الترجمي تقدم مبادئ عامة حول الممارسة الترجمية و تنظيرها و بعض المعارف التي تساعد المترجم على أداء سهته، فإن المسؤولية تبقى كبيرة و تتطلب من الممارس بذل المزيد من الجهد و مضاعفة العمل للتمكن من أسرار الترجمة

والكشف عن خفاياها. و لن يتأتى ذلك إلا بالثقافة الواسعة و المتنوعة حتى يستطيع المترجم إنجاز عمله على أكمل وجه.

و إذا كانت الثقافة بكل جوانبها و فروعها مفيدة للمترجم⁽¹⁾ إلا أنها غير كافية في حد ذاتها إذ يتعين على المترجم تعميق معارفه في الميدان الذي يترجم منه و إليه، أي التخصص. و قد نبه إلى هذه القضية، التي هي ركن أساسي في الترجمة و شرط من شروط نجاحها أبو عثمان الجاحظ بقوله: " و لابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة"⁽¹⁾ و هو ما يعني أن التخصص لازم و أساسي للقيام بترجمة مقبولة.

و هذا الشرط ضروري لصحة الترجمة و سلامتها، " فلا يكفي البيان في اللغة المترجم إليها، بل لابد من العلم و المعرفة بالنص المترجم"⁽²⁾

هذا الوضع الاعتباري لا ينفي إمكانية قيام الترجمة، كما لا يعني أن يكون مترجم الطب مثلاً طبيباً و مترجم الفيزياء فيزيائياً، مثلما كان يتم في "بيت الحكمة" ببغداد أيام المأمون و مترجمه حنين بن اسحاق، لأن هذا الوضع غاية في المثالية.

و لبلوغ هذا المستوى فإنه ينبغي على المترجم أن يتكون في ميدان مخصوص حتى يصير قادراً على فهم لغته، و التي هي بالأساس لغة مشتركة بين كل أبناء اللغة الواحدة (كالعربية مثلاً) و لكنها تختلف من حيث التركيب والدلالات و هو ما ينقلها من المستوى المعجمي إلى المستوى المفهومي والتمكن من هذه اللغة يتم حتماً عبر المفاهيم و المصطلحات حيث غدت المعرفة اليوم "معرفة المفاهيم أكثر مما هي معرفة أشياء"⁽³⁾

إن الأشياء تتغير وظيفتها بتغير زاوية تناولها و كيفية التعامل معها و لن يتأتى ذلك إلا إذا استطاع المترجم الانتقال من المستوى الواقعي الموضوعي إلى المستوى الرمزي التجريدي و إخضاع ذهنه لعمليات فكرية قادرة على انتاج

الترجمة والتخصص

المعرفة و تبليغها، لأن الهدف من الترجمة " هو محاولة لمعرفة الأسرار العلمية و التقنية عند الشعوب المنقول عنها"(4)

و لا يتحقق هذا التواصل ما لم يستطع المترجم التمكن من الكشف عن الأسرار التي ترافق العملية الفكرية و الاكتفاء بالمظهر اللغوي للنص الذي ينقله إلى لغته القومية، لأنه ليس: "هو ذاك القادر على نقل أي علم هو مختص فيه فيمكنه إختصاصه من إدراك الخطاب الذي يتضمنه النص من خلال شبكة المصطلحات التي تصله بمراجع معرفية معينة"(5)

هذه الوضعية تفترض وعيا بطبيعة الخطاب و نسيجه المفهومي الذي يمدّه بأسباب الوجود و يمنحه فضاء خاصا داخل المنظومة الثقافية و العلمية لأن "فهم البنية و اللحمة مفيد جدا للمترجمين لأنها تمكنهم من تحقيق قراءة موضوعية لنص اللغة المصدر و بالنتيجة سيكونون قادرين على حفظ نوع النص المصدر و ذلك بإيجاد أقرب مكافئ و بأقل تعديلات محتملة لنص المصدر"(6). و للقبض على خصوصية النص المراد ترجمته فإنه ينبغي على المترجم أن تكون له مبادئ أولية حول نظرية النص و التشكيلات الخطابية و الأنظمة البلاغية التي تمنحه فرادته و تميزه.

و لهذه الأسباب اشترط الجاحظ الإبقاء على بلاغة النص المترجم حتى وإن اختلف مفهوم البلاغة من ثقافة إلى أخرى، أو من فترة تاريخية إلى فترة تاريخية و من هنا تتأكد ضرورة البيان بالحاح سواء على صعيد النص ككل، أو على مستوى المفاهيم الاصطلاحية التي تشكل أجزاء مهمة من النص المتخصص، لأن المعرفة شرط مسبق للفهم ثم البيان و يجب أن تكون ناتجة عنه"(7). هذه الفكرة تؤيد بصفة صريحة تمفصل العناصر البلاغية في ثنايا كل الخطابات البشرية و أشكال التعبير المختلفة، بما فيها الخطاب العلمي الذي يتميز هو الآخر ببلاغته و طرائقه التبليغية.

و هكذا لا يغدو الاختصاص من سمات العلم و المعارف الدقيقة و لكنه يصبح شرطاً لازماً ينطبق ليس على النصوص المتخصصة فحسب و لكن على كل أنواع النصوص التي تتطلب ترجمتها معارف في حقل محدد⁽⁸⁾ كالنقد الأدبي مثلاً، أو حتى الإبداع الفني.

و مفهوم الاختصاص مفهوم نسبي⁽⁹⁾ لأنه لا يتعلق بالعلوم فقط، و إن كانت الفكرة السائدة تذهب في هذا الاتجاه، و لكنه يرتبط بكل الممارسات الخطابية و الأشكال التعبيرية على اختلاف أجناسها سواء ما تعلق منها بالعلوم الإنسانية أو العلوم البحتة و هذا يفيد أن لغة الاختصاص تتكون من مجموعات من الألفاظ أو النماذج التركيبية المحددة المتداولة بين جماعة لغوية تمارس نفس الأنماط من النشاط⁽¹⁰⁾، و من هنا يتحدد طبيعة الاختصاص بطبيعة النشاط الممارس.

و للبقاء داخل الحقل الترجمي، فإننا نجزم أن هذا النوع من الإنتاج الخطابي هو تخصص في حد ذاته ذلك أن الترجمة هي تخصص إذ لا يجب دمجها مع اللسانيات أو مع وظيفة مدرس اللغات⁽¹¹⁾ بل يجب التعامل معها بوصفها تخصصاً له مجالاته التطبيقية و جهازه المفهومي و طرائقه الإجرائية.

و إذا كان التخصص يرتبط عادة بالمفهوم، أي المصطلح، الذي هو في غالب الأحيان لفظة ترتبط بميدان علمي محدد تمارس داخله أدوار علمية ووظائف مفهومية و لكنها تتوقف عن هذا النشاط إذا نقلت من هذا الفضاء، حيث لا يمكن للفظ أن يتخذ دلالاته العلمية الإصطلاحية و علاقته بمرجعه إلا بالاستناد إلى النسق الدلالي العام الذي يحدد انتماء النص إلى علم مخصوص⁽¹²⁾

و عليه فإن الألفاظ، أي اللغة الطبيعية، تتوفر على دلالة معجمية فارة، غالباً ما تبقى حبيسة دفتي القاموس و لكنها بواسطة الأنزياحات و الاستعمالات

الترجمة والتخصص

المتبائية تتأسس كمصطلحات ترتبط بحقل معرفي معين. و لتمثيل هذه الفكرة نأخذ كلمة أمر و نلاحظ أن ترجمتها إلى الفرنسية تتغير كلما بدلنا ميدان الاختصاص: أمر: شأن (أو قضية) و يترجم ب chose أو affaire (السياسة) . أمر: ordre (الميدان العسكري)، أمر: instruction (حقوق)، أمر بالقبض : mandat d'arrêt (شرطة)، أمر بالمعروف : (؟) (دين)، أمر بالإخلاء: notification (حقوق)....

من خلال الأمثلة السابقة نتضح وظيفة اللفظ و طريقة ارتباطه بنمط خطابي معين، و عند ترجمتها تظهر الفروق الشاسعة بين الاستعمالات المتبائية و من هنا يصبح: البحث في دلالة الارتباط، و معرفة قوانين اللغات، في ربط الألفاظ بمعانيها معينا على فهم النصوص فهما صحيحا دقيقا و على ترجمتها ترجمة دقيقة كاملة⁽¹³⁾.

و إذا كنا قد أكدنا على قضية التخصص و بينا أنها ليست حكرا على العلوم الدقيقة و لكنها مقاربة أخرى تطمح إلى التوفيق في انتاج ترجمات مقبولة فإن باحثا آخر يؤكد على هذا الشرط و يعتبره معيارا أساسيا في هذا الشأن حيث يقول: وقد اشترط بعض الباحثين: " المعرفة " حتى في الموضوعات الأدبية المترجمة، فليست المعرفة وفقا على العلوم الطبيعية و المادية و ما إليها، ولكنها ضرورية حتى حين التصدي لموضوعات أدبية⁽¹⁴⁾ و لتأكيد ملاحظة محمد عبد الغني حسن أورد مثالين مأخوذين من المجال الأدبي، المثال الأول ل: "مترجم" نقل بعض قصائد الشاعر عز الدين ميهوبي فترجم كلمة "بكائية" ب pleurade أي نقل المعنى المعجمي ولم يتمكن من الولوج إلى عالم الشعر من باب الواسع، و النموذج الثاني هو ما قام به مترجم ديوان عبد الحميد شكيل الذي يحمل عنوان مرافي الماء فترجمها ب Aqua Elegeia ثم أضاف إليها عنوانا فرعيا Les Elégies e L'eau ولاحظ أن الفرق واسع بين الأول، الذي لا يتعدى أن

يكون ناقلا و ذلك لأنه يعوزه التخصص، و الثاني الذي أنجز ترجمة أدبية تتم عن حساسية شعرية وتعكس في ذات الوقت تخصصه و عمق معرفته بقضايا الشعر.

إن عدم التخصص، و في بعض الأحيان الجهل الذي يكاد يكون تاما بالقضايا التاريخية و الحضارية يؤدي إلى نتائج عكسية و ينتج ترجمات لا علاقة لها بالنص الأصلي و قد طرح عبد الهادي الأدرسي السؤال : هل قرأ الفرنسيون حقا نجيب محفوظ ؟ "نبذة تعجبية لينتهي بإجابة نفي لأن المترجمين يجهلون الجانب الحضاري، أي ما تعلق بخصوصيات المجتمع الشرقي عامة والاسلامي خاصة، خصوصياته الثقافية و الدينية التي لا غنى عنها للمترجم الغربي إذ تروم الترجمة عن العربية، و هو ما عكسه بطبيعة الحال صحيح، إذ يصدق الشيء نفسه على كل من ينقل من لغة غير لغته و حضارة غير حضارته"⁽¹⁵⁾. و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه طال حتى عناوين بعض روايات نجيب محفوظ حيث ترجمت السكرية Le Sucrier، و بين القصرين Entre Les Deux Palais و قصر الشوق le Palais Des Désirs و التي هي في الحقيقة أسماء أحياء شعبية في القاهرة العتيقة. فهل كلف المترجمون أنفسهم عناء قراءة مخطط أحياء القاهرة، أو سؤال شخص قاهري على الأقل ؟ و لتفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء الشنيعة، فإنه ينبغي على المترجم أن يتسلح "بثقافة عامة في طائفة من العلوم و الفنون التي يحسن الترجمة التي تخصص فيها"⁽¹⁶⁾ و هذا لا يعني تخصصا دون آخر فهو صالح في الترجمة العلمية و في الترجمة الأدبية و ترجمة العلوم الإنسانية. فترجمة النصوص العلمية مثلا، تحتاج بدورها إلى ثقافة تاريخية و حضارية إضافة إلى الموضوع المراد ترجمته.حتى يأتي العمل على أكمل وجه.

و في سياق التخصص في الترجمة فإن أغلب المنظرين و المحللين قد ركزوا على الجانب المضموني، أي الموضوع و اعتباره محددًا أساسيًا في هذا المجال، و عليه فإن "التضلع في الموضوع و التمكن من المصطلحية الملائمة هي الحكم الفيصل، مع العلم أن التجربة المتخصصة تتطلب صرامة أكثر وبحثًا وثائقيا و مصطلحيا." (17)

و اذا كان التخصص يشدد على الجانب الموضوعي و البحث الوثائقي ويعتبره ضروريا للقيام بترجمة متخصصة، فهذا لا يلغي المظهر الشكلي والنسق اللغوي و اعتبارهما شريكين في انتاج الدلالة و تحديد خصوصية النص. و يبقى "الموضوع هو السبب الأول الذي يقوم عليه اختلاف الأساليب ويراد بالموضوع الفن الذي يختاره الكاتب ليعبر عما في نفسه، علما أو أدبا ... فكل منهما أسلوبه الخاص الذي يلائم طبيعته." (18)

و اذا سبق أن قلنا أن التخصص يتحدد من خلال المضمون أولا من حيث طبيعته و أثره في الواقع، ثم التعبير عنه بأسلوب مخصوص من خلال منظومة لغوية و مفهومية محددة حيث تغدو اللغة الوسيلة الأساسية لابداع الأفكار والتعبير عنها و تصبح وحدات اللغة (الكلمة ، الجملة) أساس تثبيت صيغ التفكير (المفاهيم، الأحكام) (19) و عليه فإن لغة الاختصاص تتحدد بصفاتها: استعمال لغة طبيعية لاستيعاب المعارف المختصة تقنيا (20)

و من هنا يمكن القول ان الضبط التقني- لا يتعلق بالمعارف العلمية فحسب و لكنه يمتد ليشمل كل مجالات النشاط الفكري و مختلف أنماط التعابير الانسانية و الممارسات الانسانية و تتأكد اللغة كعنصر محدد لعلم مخصوص لأن لكل علم لغته التي يجب أن تستعمل في أي مكان على هذا الكوكب و لا يصح أن تترجم، بل هي لا يمكن أن تترجم إلا مع الضرر بالتفكير العلمي، و العلم شيء جديد في عصرنا، فيجب أن نقبل أسلوبه الجديد في التعبير (21) و العلم في هذا السياق

حسين خمري

لا يفيد المعنى الضيق لهذه الكلمة أي مجموعة المعارف المنتظمة في شكل سلاسل و جداول للتعبير عن الواقع المادي المحسوس، و لكن يجب فهمه على أنه شامل لكل التعابير الثقافية و تخصيص لميادينه و تنظيم لعناصره و فروقاته الدقيقة و علائقه التقنية.

و من هنا فإن التخصص يبدو أساسيا في كل المجالات الفكرية و الثقافية، و إذا كانت العلوم قد انفصلت بتدرجيا عن الفلسفة (أم العلوم) و تأسست كقطاعات مستقلة، فإن الترجمة مطالبة هي الأخرى بالتخصص حتى تحافظ على تماسك هذه العلوم و استقلاليتها لاحتلال فضائاتها الخاصة بها.

الهوامش:

- (1) أبو عثمان الجاحظ: الحيوان - تح عبد السلام هارون - الحلبي - القاهرة ج1، ص 75.
- (2) محمد عبد الغني حسن: فن الترجمة في الأدب العربي - دار مطابع المستقبل 1996، الاسكندرية، ص 33.
- (3) عمر الشارني: المفهوم في موضعه، دار الجنوب للنشر 1992. تونس، ص 16.
- (4) أبو يعرب المرزوقي: الترجمة العلمية، و فنية، ضمن الترجمة و نظرياتها. بيت الحكمة 1989 قرطاج، ص 32.
- (5) الباجي القمرت: في الترجمة العلمية و التقنية، ضمن الترجمة و نظرياتها، ص 90 - 91.
- (6) محمد شاهين: الترجمة و نظرياتها، مكتبة دار الثقافة 1998 عمان ص 38.

الترجمة والتخصص

- (7) محمد الديدواوي: الترجمة و التعريب، المركز الثقافي العربي 2002، بيروت، ص 225.
- (8) Katharina Heiss : la Critique des traductions, Artois Presses Université 2002 Artois p93.
- (9) Jacques Pelage : la Traduction carrefour multiple in Quelle formation pour le traducteur, Didier Erudition 1998 Paris ; p 99.
- (10) Ghiath al Hakim : Traduction et Spécialisation in Quelle formation, p 118.
- (11) J ; Pelage : la Traduction, carrefour multiple ; p 100.
- (12) الباجي القمري: في الترجمة العلمية و التقنية ، ص 95.
- (13) أسعد مظفر الدين حكيم: علم الترجمة النظري: دار طلاس 1988 دمشق، ص 75.
- (14) م. ع حسن: فن الترجمة، ص 36.
- (15) عبد الهادي الإدريسي: هل قرأ الفرنسيون نجيب محفوظ ؟ مجلة المترجم عدد 1/2001 وهران، ص 14.
- (16) أ. م حكيم: علم الترجمة النظري، ص 185.
- (17) Gh al Hakim : Traduction et Spécialisation, p 119.
- (18) أحمد الشايب: الأسلوب. النهضة المصرية 1966، ط6، القاهرة ص 54.
- (19) فؤاد مرعي : في اللغة و التفكير، دار المدى 2002 دمشق، ص 8.
- (20) Pierre Lerat : Les Langues Spécialisées ; PUF 1995 Paris ; p 21.
- (21) سلامة موسى: البلاغة العصرية و اللغة العربية، المستقبل بالفجالة والاسكندرية و المعارف بيروت. ص 116.